الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

إعلان الدوحة

البرلمانات كمنابر

لتعزيز التعليم من أجل السلام، والأمن، وسيادة القانون

أقرته الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

(الدوحة، 10 نيسان/أبريل)

نحن، أعضاء البرلمان من 160 بلداً وأكثر من 24 منظمة برلمانية إقليمية، نجتمع في الدوحة، دولة قطر، في الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي، وندرك أهمية التعليم كمنصة لتعزيز السلام والأمن وسيادة القانون.

إن السلام والأمن وسيادة القانون هي أهداف دائمة للمجتمع الدولي. هذه هي الشروط المسبقة للناس لمتابعة حياة سعيدة وذات مغزى وتعظيم إمكاناتهم الاجتماعية والاقتصادية كأفراد، وأسر وأفراد مجتمع، وكمواطنين مشاركين. وبالرغم من الجهود الدؤوبة لتطوير مؤسسات وآليات وطنية ودولية قوية تمكّن من حلّ النزاعات والخلافات بدون عنف، فإنّ بعض أشكال النزاع لا تزال تعصف بجميع مجتمعاتنا تقريباً. ويمكن للتدابير الانفرادية التي تتخذها الدول ضدّ دول أخرى من دون إذن من المجتمع الدولي أن يكون لها تأثير سلبي على الأمن والاستقرار ومعيشة الناس. ونحن نقدر أن الحفاظ على السلام وتوفير الأمن وضمان سيادة القانون تظل أهدافاً تتطلب اهتمامنا الكامل.

ويتصف القرن الواحد والعشرون بأشكال مختلفة من العنف. ويبدو أنّ التدخلات العسكرية والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجمات الإلكترونية والحروب الأهلية والتمرد المسلح وعنف العصابات كلها تشير إلى عالم يسود فيه خطر متزايد وجو من انعدام الأمن. وعلى عكس الاعتقاد السائد، فإن معظم أعمال العنف المميتة لا تحدث في مناطق النزاع. ووفقاً لدراسة استقصائية عن الوفيات العالمية جراء العنف بالأسلحة الصغيرة للعام 2017، فإنّ ما لا يقل عن 560000 شخصاً قد توفّوا جراء العنف في العام 2016، بينما توفى حوالى 99000 فقط (18بالمائة)

في مناطق الحرب. وتسلّط هذه الإحصاءات الضوء على أنّنا بحاجة لإعادة التفكير في الطريقة التي نتصور بها السلام والأمن وسيادة القانون على المستوى الدولي.

ويذكرنا الهدف 4 من خطة التنمية المستدامة للعام 2030 بالصلة بين ***التعليم والسلام***. وعلاوة على ذلك، إن التعليم معترف به كحقّ أساسي من حقوق الإنسان. إنّه يعزز فكرة أنّ التعليم هو أكثر من مجرد تحويل الأفراد إلى عملاء نشطين للنظام الإنتاجي: إنه يخلق أيضاً إحساساً بالمواطنة وانتماءً للمجتمع. ويهدف التعليم إلى مساعدة الناس على فهم العالم والمشاركة في الحياة العامة، وفي نهاية المطاف ضمان التماسك الاجتماعي القائم على القيم المشتركة. ويعتبر التعليم أيضاً القاسم المشترك الذي يساعد على تحقيق التوازن بين النساء والرجال والسكان الريفيين والحضريين، ويضمن تكافؤ الفرص للجميع في المجتمع.

وبصفتنا برلمانيين، نحن ملتزمون بدعم آليات وتدابير تمويل تعمل من أجل تعزيز التعليم كمنصة لتعزيز السلام والأمن وسيادة القانون، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما هدف التنمية المستدامة رقم 4. ويشمل هذا الدعم ما يلي:

تمكين الوصول العادل للجميع إلى التعليم. نحن ندرك أنّ الوصول إلى التعليم محدود بسبب الحواجز الاجتماعية الضخمة وبالتالي نحن ملتزمون بما يلي:

- اعتماد تشريعات وطنية تضمن التعليم كحقّ عالمي يتمّ توفيره من خلال خدمات عامة وخاصة شاملة يمكن الوصول إليها، بما يتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة؛
- تشجيع اعتماد تدابير تشريعية لتحقيق الإعمال الكامل للحق في التعليم، بشكل فردي ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين؛
- ضمان أن يستكمل جميع الأطفال والمراهقين بحلول العام 2030 دورة كاملة من تنمية الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي، تماشياً مع الهدف رقم 4، الغاية رقم 1 من أهداف التنمية المستدامة (https://www.un.org/development/desa/disabilities/envision2030-goal4.html)؛
- إنشاء مرافق تعليمية، مع توفير التمويل الكافي على جميع المستويات (ما قبل الابتدائي، الابتدائي، الثانوي وما بعد الثانوي) لتلبية احتياجات الأطفال الأكثر حرماناً والشباب والبالغين والمهاجرين واللاجئين والمجتمعات النازحة داخلياً؛
- جعل التعليم المهني والتعليم العالي أكثر سهولة، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد المنح الدراسية والقروض الميسورة المتاحة للأفراد، لا سيما من الأوساط المحرومة؛

- بناء وتحديث المرافق التعليمية المراعية للطفل، والإعاقة، والجندر والتي توفر بيئات تعليمية آمنة وغير عنيفة وشاملة وفعالة للجميع؛
- القضاء على الفوارق الجندرية في التعليم وضمان المساواة في الوصول إلى جميع مستويات التعليم للنساء والفتيات والرجال والفتيان والقطاعات المهمشة من السكان، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمشردون داخلياً واللاجئون والمهاجرون الاقتصاديون والأوساط المحرومة، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية لتمثيلهم الناقص في التعليم، مثل الوصم بالعار والتمييز والعنف ونقص الموارد أو البنية التحتية الكافية؛
- ضمان إتاحة التعليم للسجناء لتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع.

تسهيل الوصول إلى التعليم الجيد وتوفيره. كمشرعين، لدينا الوسائل اللازمة لإنشاء إطار قانوني وبيئة تنظيمية لا تضمن فقط الوصول العادل إلى التعليم، لكن أيضاً تضمن جودة التعليم للجميع. ويجب أن يحصل كل شخص يقيم على أراضي دولة معينة على تعليم جيد. وهذا ضروري لتعزيز احترام أكبر للقيم الديمقراطية[1]، والحفاظ على الديمقراطية[2]، وضمان المشاركة المتساوية للنساء والرجال في الحياة السياسية ورفاههم[3]. لذلك، نحن ملتزمون بـ:

- تعزيز سياسات ولوائح حكومية تضمن التعليم المجاني العادل والجيد للجميع (النساء والفتيات، الرجال والفتيان)، وذلك تماشياً مع الهدف 4، الغاية 1 من أهداف التنمية المستدامة (https://www.un.org/development/desa/disabilities/envision2030-goal4.html)، لضمان دمج التعليم في خطة تنمية وطنية شاملة؛
- توسيع فرص التعلم والتعليم للبالغين كجزء من نهج للتعلم مدى الحياة، لا سيما بين أولئك الذين حرموا من التعليم في الماضي؛
- زيادة توافر المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، وخاصة بين المجتمعات الضعيفة أو المحرومة؛
- تشجيع تطوير المناهج التعليمية التي تعزّز الإدماج الاجتماعي والتسامح والمساواة الجندرية وثقافة السلام والتفاهم المتبادل؛

---

[1] قرار بشأن *تنفيذ السياسات التعليمية والثقافية المصممة لتعزيز احترام أكبر للقيم الديمقراطية*، المؤتمر البرلماني الدولي الـ 89، نيودلهي، 17 نيسان/ أبريل 1993، http://archive.ipu.org/conf-e/89-2.

[2] *الإعلان العالمي عن الديمقراطية*، المؤتمر البرلماني الدولي الـ 98، القاهرة، 16 أيلول/ سبتمبر 1997، http://archive.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm3.

[3] *قرار بشأن التعليم والثقافة كعاملين أساسيين في تعزيز مشاركة الرجال والنساء في الحياة السياسية وكشرط مسبق لتنمية الشعوب*، المؤتمر البرلماني الدولي الـ 105، هافانا، 6 نيسان/ أبريل 2001، http://archive.ipu.org /conf-e/105-2.html.

- الترويج للسياسات واللوائح الحكومية التي تضمن إشراك الأشخاص المتنقلين في أنظمة التعليم الوطنية، بما في ذلك نظم الاعتراف بإنجازات ومؤهلات التعليم السابقة.

تعزيز المشاركة المدنية المنتجة من خلال تعليم المواطنة العالمية. ويوفر ذلك شعوراً بالانتماء إلى المجتمع العالمي، حيث يختبر أعضاؤه التضامن والهوية الجماعية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. في هذا الصدد، نحن ملتزمون بما يلي:

- ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة والمشاركة المدنية المنتجة وذلك، تماشياً مع الهدف 4، الغاية 7 من أهداف التنمية المستدامة،
- (https://www.un.org/development/desa/disabilities/envision2030-goal4.html)؛
- تقديم أنشطة خارج المناهج الدراسية توفّر فرصاً للشباب للمشاركة في السياسة من خلال مدارسهم ومجتمعاتهم، وعلى المستوى الوطني، بما في ذلك عن طريق تشجيع من هم دون سنّ التصويت على المشاركة في الحكومات الطلابية وبرلمانات الشباب؛
- تصميم وتنفيذ البرامج التي توفر للأطفال والشباب والكبار وأولئك من الفئات المهمشة والمحرومة فرصة الحصول على التعليم – في الفصل الدراسي ومن خلال خدمة المجتمع – بشأن المشاركة المدنية وحقوق الإنسان والمساواة الجندرية والحكومة والتاريخ والقانون والاقتصاد بطرق تعّزز التفكير النقدي والمسؤولية الاجتماعية، وتمنع تعليم الكره أو التمييز من أي نوع؛
- دعم التعليم الذي عزز أهداف العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد النزاع ويراعي تراث الماضي بطريقة تمنع وقوع الفظائع مرة أخرى؛
- تشجيع المشاورات الوطنية وحملات التوعية مع دوائرنا الانتخابية لتعزيز المواطنة العالمية والحوار والاحترام بين الثقافات والأديان؛
- تعزيز التعاون بين البرلمانيين الذي يدعم برامج تعليم المواطنة العالمية، بما في ذلك من خلال مبادرات التبادل والتعاون بين اتحاد الطلاب والشباب.

دعم التعليم غير الرسمي. يوفر ذلك وسيلة بديلة للتعلم مدى الحياة وتنمية المهارات من خلال توفير الفرص التعليمية للجميع. وتشمل التزاماتنا:

- ضمان المساواة بين جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والعالي بتكلفة معقولة، بما في ذلك على المستوى الجامعي وذلك، تماشياً مع الهدف 4، الغاية 3 من أهداف التنمية المستدامة (https://www.un.org/development/desa/disabilities/envision2030-goal4.html)؛

- زيادة عدد المنح الدراسية المتاحة للأفراد، لا سيما من الأوساط المحرومة، للالتحاق بالتدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية؛
- القضاء على الفوارق الجندرية وتيسير المساواة في الحصول على التدريب المهني للنساء والفتيات والرجال والفتيان والقطاعات الضعيفة من السكان؛
- بناء وتحديث مرافق التعليم غير الرسمية المراعية للطفل، والإعاقة، والجندر، والتي توفر بيئات تعليمية آمنة وغير عنيفة وشاملة وفعالة؛
- زيادة المعروض من المهنيين المؤهلين في مجال التدريب المهني، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، وخاصة في المجتمعات الضعيفة أو المحرومة؛
- إنشاء نظام متماسك للاعتمادية ومراقبة الجودة للتعليم غير الرسمي وذلك بالتشاور مع الجهات المعنية في المجتمع المدني.

حماية النظم التعليمية في حالات النزاع أو انعدام الأمن. وفقاً لتقرير العام 2018، *التعليم ضحية الصراع* من قبل التحالف العالمي لحماية التعليم من الصراع، كان هناك أكثر من 12700 هجوماً على المدارس بين عامي 2013 و2017، مما أضرّ بأكثر من 21000 طالب ومعلم في 70 دولة على الأقل. واعترافاً بأهمية هذا الموقف وضرورته الملحّة، نحن ملتزمون بما يلي:

- حثّ الحكومات على تأييد *إعلان المدارس الآمنة* الذي يتيح للدول الفرصة للتعبير عن دعم سياسي واسع لحماية واستمرار التعليم في النزاعات المسلحة؛
- ضمان أنّ الأطر القانونية الوطنية لحماية المرافق التعليمية (المدارس والجامعات والمعاهد وغيرها) في حالات النزاع أو انعدام الأمن تعالج الانتهاكات المتعلقة بالتعليم؛
- توفير تمويل مستدام للبرامج الدولية، بقيادة منظمات مثل الأونروا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف واليونسكو، تضمن حصول الأطفال اللاجئين على تعليم جيد؛
- زيادة الوعي بالانتهاكات ذات الصلة بالتعليم للقانون الدولي الإنساني من خلال إدراج مبادئ القانون الدولي الإنساني *وإعلان المدارس الآمنة* في تعليم الأطفال والكبار، ومن خلال التأكيد على رعاية التعليم عند تدريب القوات المسلحة الوطنية والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية المرتبطة بها؛
- وضع سياسة شاملة لحماية المدارس في حالات النزاع أو انعدام الأمن، وإشراك جميع المؤسسات الحكومية المعنية، والقائمين على أمن الدولة، ومنظمات التعليم والمجتمع المدني، على جميع المستويات، لتطوير هذه السياسة وتنفيذها؛
- ضمان عدم قيام قوات أمن الدولة والجهات الفاعلة المسلحة غير التقليدية بوضع نقاط تفتيش ومرافق عسكرية بالقرب من المدارس والمرافق التعليمية؛

- الانخراط في حوار مع قوات أمن الدولة والجهات الفاعلة المسلحة الأخرى حتى لا تستخدم المدارس والمرافق التعليمية للأغراض العسكرية، بما في ذلك تخزين الأسلحة وحيازتها واستخدامها في تلك المرافق؛
- وضع وتنفيذ تدابير لضمان النقل الآمن والمرور للطلاب والموظفين التربويين على الطرق المؤدية من وإلى المرافق التعليمية الرسمية وغير الرسمية، وضمان الحماية المادية للمباني التعليمية نفسها، بما في ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيا التي يمكن أن تشمل نظم الإنذار المبكر؛
- في أوقات النزاع المسلح أو انعدام الأمن وحيث يكون الوصول إلى المرافق التعليمية محدوداً، يجب التخطيط وتوفير الموارد الكافية لضمان توفير التعليم البديل حيثما كان ذلك مناسباً ومتاحاً (على سبيل المثال، المدارس المجتمعية أو التعلم عن بعد)؛ ومن شأن ذلك أن يساعد في ضمان استمرارية التعليم والوصول إليه في أوقات النزاع المسلح أو انعدام الأمن؛
- تشجيع التعاون مع منظمات المجتمع واللجان المحلية ودعمها لوضع تدابير الحماية المدرسية، بما في ذلك من خلال لجان الحماية التعليمية.

وباعتماد هذا الإعلان، نقرّ بأنه، وبدرجات متفاوتة، يتعيّن على جميع مجتمعاتنا معالجة مظاهر التعصّب والتهميش والإقصاء. كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تحقيق السلام "*يجب علينا تعليم أطفالنا الحب قبل أن يعلمهم الآخرون الكراهية*". كمشرعين، نحن ندرك أنّ توفير التعليم الجيد النوعية المتاح للجميع هو عنصر حاسم في هذا الصدد. ولا يقتصر التعليم على تزويد الأفراد بمهارات ملموسة تمكنهم من توفير فرص عمل منتجة، بل إنّه يطور أيضاً المهارات الحياتية التي تعزّز المشاركة المدنية وتقلل من احتمال أن يلجأ الناس إلى العنف لحلّ النزاع. وفي عالم متغير باستمرار، نحتاج إلى ممارسة تعليمات متعلقة بالتشريع، والإشراف، والموازنة للتأكد من أنّ التعليم قابل للتكيف وفي وضع جيد لمواجهة التحديات التي تواجه مجتمعاتنا.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Doha Declaration

Parliaments as platforms to enhance education for peace, security and the rule of law

Endorsed by the 140th IPU Assembly
(Doha, 10 April 2019)

We, Members of Parliament from 160 countries and over two dozen regional parliamentary organizations, meeting in Doha, Qatar, at the 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union, recognize the importance of education as a platform for enhancing peace, security and the rule of law.

Peace, security and the rule of law are enduring objectives of the international community. They are the preconditions for people to pursue happy and meaningful lives and maximize their socioeconomic potential as individuals, as family and community members, and as engaged citizens. Despite persistent efforts to develop robust national and international institutions and mechanisms that enable the non-violent settlement of disputes and disagreements, many forms of conflict continue to plague almost all our societies. Unilateral measures taken by States against other States without authorization of the international community can also have a negative impact on security, stability and people's livelihoods. We appreciate that sustaining peace, providing security and ensuring the rule of law remain goals that require our undivided attention.

Different forms of violence characterize the 21st century. Military interventions, terrorism, transnational organized crime, cyberattacks, civil wars, armed insurgencies and gang violence all seem to indicate a world of ever-greater danger and insecurity. Contrary to popular belief, however, most lethal violence does not occur in conflict zones. According to the Small Arms Survey's *Global Violent Deaths 2017*, at least 560,000 people died violently in 2016, but only about 99,000 (18%) were killed in war zones. Such statistics highlight that we need to rethink the way we conceive of peace, security and the rule of law internationally.

Goal 4 of the 2030 Agenda for Sustainable Development reminds us of the link between ***education*** and ***peace***. Moreover, education is recognized as a fundamental human right. It reinforces the idea that education is about more than turning individuals into active agents of the productive system: it also creates a sense of citizenship and community belonging. Education is about helping people to understand the world, participate in public life, and ultimately guarantee social cohesion based on common values. Education is also the common denominator that helps level the field for women and men, rural and urban dwellers, and that ensures equal opportunities for all in society.

As Parliamentarians, we are committed to supporting mechanisms and financing measures that work towards promoting education as a platform for enhancing peace, security and the rule of law, in line with the SDGs, and in particular SDG 4. This support includes:

Enabling equitable access to education for all. We recognize that access to education is limited by significant social barriers and are therefore committed to:

- Adopting national legislation that guarantees education as a universal right delivered through accessible and inclusive public and private services, in line with the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, the Convention on the Rights of the Child and other relevant international instruments;
- Encouraging the adoption of legislative measures to achieve the full realization of the right to education, individually and through international assistance and cooperation;
- Ensuring that by 2030, all children and adolescents complete a full cycle of early childhood development, primary and secondary education, in line with SDG 4, target 4.1;
- Putting in place educational facilities, with adequate funding at all levels (pre-primary, primary, secondary and post-secondary) to meet the needs of the most disadvantaged children, young people, adults, migrants, refugees and internally displaced communities;
- Making vocational and higher education more accessible, including by expanding the number of scholarships and affordable loans available to individuals, particularly those from disadvantaged backgrounds;
- Building and upgrading education facilities that are child-, disability- and gender-responsive, and that provide safe, non-violent, inclusive and effective learning environments for all;
- Eliminating gender disparities in education and ensuring equal access to all levels of education for women, girls, men, boys and vulnerable sectors of the population, including persons with disabilities, indigenous peoples, internally displaced persons, refugees, economic migrants and those from disadvantaged backgrounds, including by addressing the root causes of their underrepresentation in education, such as stigma, discrimination, violence and lack of resources or adequate infrastructure;
- Ensuring that education is also made available to prisoners to facilitate their reintegration into society.

Facilitating access and providing quality education. As lawmakers, we have the means to create a legal framework and a regulatory environment that not only guarantees equitable access to education, but also ensures quality education for all. Everyone residing on a particular State's territory must be provided with quality education. This is essential for fostering greater respect for democratic values,[1] for sustaining democracy,[2] and for ensuring the equal participation of women and men in political life and their well-being.[3] Therefore, we are committed to:

- Promoting, in line with SDG 4, target 1, governmental policies and regulations guaranteeing free, equitable and quality education for all (women and girls, men and boys);
- Ensuring that education is integrated into a comprehensive national development plan;
- Expanding adult learning and education opportunities as part of an approach to lifelong learning, especially among those who have been denied access to education in the past;
- Increasing the availability of qualified teachers, including through international cooperation, especially among vulnerable or disadvantaged communities;
- Promoting the development of teaching curricula that foster social inclusion, tolerance, gender equality and a culture of peace and mutual understanding;

---

1 Resolution on *The implementation of educational and cultural policies designed to foster greater respect for democratic values,* 89th Inter-Parliamentary Conference, New Delhi, 17 April 1993, http://archive.ipu.org/conf-e/89-2.htm.

2 *Universal Declaration on Democracy*, 98th Inter-Parliamentary Conference, Cairo, 16 September 1997, http://archive.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm.

3 Resolution on *Education and culture as essential factors in promoting the participation of men and women in political life and as prerequisites for the development of peoples,* 105th Inter-Parliamentary Conference, Havana, 6 April 2001, http://archive.ipu.org/conf-e/105-2.html.

- Promoting governmental policies and regulations which ensure that people on the move are included in national education systems, including systems for recognition of prior learning achievements and qualifications.

Promoting productive civic engagement through global citizenship education (GCED). This creates a sense of belonging to the global community, with its members experiencing solidarity and collective identity at the local, national and global levels. In this regard, we are committed to:

- Ensuring, in line with SDG 4, target 7, that all learners acquire the knowledge and skills needed to promote sustainable development and productive civic engagement;
- Offering extracurricular activities that provide opportunities for young people to get involved in politics through their schools and communities, and at the national level, including by encouraging those below the voting age to participate in student governments and youth parliaments;
- Designing and implementing programmes that provide children, youth, adults and those from marginalized and disadvantaged groups with the opportunity to obtain instruction—in the classroom and through community service—on civic engagement, human rights, gender equality, government, history, law and economics in ways that promote critical thinking and social responsibility, and inhibit the teaching of hate or discrimination of any kind;
- Supporting education that promotes the goals of transitional justice in post-conflict societies and is sensitive to the legacies of the past in a way that prevents atrocities from happening again;
- Encouraging national consultations and awareness-raising campaigns with our constituencies to promote global citizenship, and intercultural and interfaith dialogue and respect;
- Promoting inter-parliamentary cooperation that supports global citizenship education programmes, including through student and youth union exchange and cooperation initiatives.

Supporting non-formal education (NFE). This provides an alternative avenue for lifelong learning and skills development by offering educational opportunities to all. Our commitments include:

- Ensuring, in line with SDG 4, target 3, equal access for all women and men to affordable and quality technical, vocational and tertiary education, including at university level;
- Expanding the number of scholarships available to individuals, particularly those from disadvantaged backgrounds, for enrolment in vocational training, and information and communications technology, technical, engineering and scientific programmes;
- Eliminating gender disparities and facilitating equal access to vocational training for women, girls, men, boys and vulnerable sectors of the population;
- Building and upgrading non-formal education facilities that are child-, disability- and gender-responsive, and that provide safe, non-violent, inclusive and effective learning environments;
- Increasing the supply of qualified vocational training professionals, including through international cooperation, especially in vulnerable or disadvantaged communities;
- Establishing, in consultation with civil society stakeholders, a coherent system of accreditation and quality monitoring for non-formal education.

Protecting education systems in situations of conflict or insecurity. According to the 2018 report *Education under Attack* by the Global Coalition to Protect Education from Attack, there were more than 12,700 attacks on schools between 2013 and 2017, harming more than 21,000 students and educators in at least 70 countries. Acknowledging the importance and urgency of this situation, we are committed to:

- Urging governments to endorse the *Safe Schools Declaration* which gives States the opportunity to express broad political support for the protection and continuation of education in armed conflict;
- Ensuring that national legal frameworks for the protection of education facilities (schools, universities, institutes, etc.) in situations of conflict or insecurity address education-related violations;
- Providing sustainable funding for international programmes, led by organizations such as UNRWA, UNHCR, UNICEF and UNESCO, that ensure that refugee children have access to quality education;

- Raising awareness of education-related violations of international humanitarian law (IHL) by including IHL principles and the *Safe Schools Declaration* in the education of children and adults, and by emphasizing the protection of education in the training of national armed forces and associated state and non-state actors;
- Developing a comprehensive policy for protecting schools in situations of conflict or insecurity, and engaging all concerned governmental institutions, state security providers, educational and civil society organizations, at all levels, to develop and implement this policy;
- Ensuring that state security forces and non-traditional armed actors do not place checkpoints and military facilities close to schools and educational facilities;
- Engaging in dialogue with state security forces and other armed actors so that they do not use schools and educational facilities for military purposes, including the storage, possession and use of weapons in those facilities;
- Developing and implementing measures to ensure safe transportation and passage of students and educational personnel on routes leading to and from formal and non-formal educational facilities, and to ensure the physical protection of the educational premises themselves, including by using technology that could include early warning systems;
- During times of armed conflict or insecurity and where access to education facilities is limited, planning for and providing adequate resources to ensure the alternative delivery of education where appropriate and available (for example, community-based schools or distance-learning); this would help ensure continuity of and access to education during times of armed conflict or insecurity;
- Encouraging collaboration with and support from community organizations and local committees to develop school-based protection measures, including through educational protection committees.

In adopting this Declaration, we acknowledge that, to varying degrees, all of our societies are having to tackle manifestations of intolerance, marginalization and exclusion. As noted by the United Nations Secretary-General, in order to achieve peace "*we must teach our children love before others teach them hate*". As lawmakers, we recognize that the provision of accessible and quality education for all is a crucial component in this regard. Not only does education provide individuals with tangible skills that enable productive employment, but it also develops life skills that foster civic engagement and reduce the probability that people will resort to violence to resolve conflict. In a constantly changing world, we need to exercise our legislative, oversight and budgetary prerogatives to make sure that education is adaptive and well placed to meet the challenges that our societies face.